المقدمة العامة:

نظرا لاشتداد المنافسة في جميع القطاعات، تكون المؤسسات ملزمة على المثابرة للاستغلال الأمثل لمواردها كي تواجه تهديدات منافسيها، واغتنام كل الفرص المتاحة في محيطها التنافسي. وقد يتطور التفكير الاستراتيجي للمؤسسة إلى بناء قدرات تنافسية انطلاقا من المراقبة المستمرة لمحيطها الداخلي والخارجي على سواء، بغية خدمة زبائنها بما يفوق توقعاتهم واشباع حاجياتهم بشكل كامل. ومن هذا، تولي المؤسسات أهمية بالغة للتفكير الاستراتيجي في إدارة أنشطتها، إذ، ترتكز عليه في الانتقال من التكيف مع ما تفرضه المنافسة إلى فرض نفسها عليها.

ورغم اختلاف القطاعات التي يمكن أن تنتمي إليها المؤسسات، إلا أن الهدف الأسمى لكل منها يكمن في تحقيق أهدافها المسطرة بأقصى كفاءة ممكنة، والذي لا يتسنى إلا بترشيد استغلال الموارد المتاحة لها، بغض النظر إن كانت هذه الموارد داخلية أو خارجية. وعليه، تلتزم المؤسسة أن تطور تفكيرها الاستراتيجي على اساس المرونة لهواكبة مختلف التطورات الحاصلة في بيئتها الداخلية والخارجية هذا من جهة، وعلى أساس مصداقية وفعالية الخيارات الاستراتيجية المتخذة لتحسين وضعها اليتافسي بما يضمن استمراريتها وبقائها من جهة أخرى .

ولكي تعمل المؤسسات القرارات بأمان أفضل، يجب عليها أن تتصور وتتوقع التغيرات التي يمكن أن تحدث لأن لا تكون صدمة مفاجئة محملة بالتغييرات المختلفة خاصة التكنولوجية منها : يجب على المؤسسة تتبع محيطها ومراقبته باستمرار من خلال تتبع المعلومات التي تعتبر أداة تطوير تكنولوجية واقتصادية جيدة للمؤسسة. ورسوخ المعلومات بهذا الاتجاه يجعل منها موردا استراتيجيا والذي يمكن للمؤسسة لأن تكون أكثر تنافسية مما يؤدي بها إلى الاستحواذ على معظم السوق، وذلك بغض النظر عن حجمها أو فرعها لصناعة، فامتلاك المؤسسة للمعلومات المفيدة في اللحظة الجيدة يجعل من السهل عليها تنفيذ تطوير استراتيجيتها. فمن الضروري على المؤسسة البحث، تعقب، معالجة ، تحليل ونشر المعلومات التي تدور في فلك اهتماماتها وانشغالاتها.

وتعتبر إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف للمستويات التنظيمية للمؤسسات، شرطا أساسيا في اقتسام الاهتمام المشترك لتنافسية المؤسسة وتميز آدائها. لذا ترتكز المؤسسات على الموارد المعلوماتية التي تمكنها من إنجاح أنشطتها على وجه عام، والتميز التنافسي على وجه خاص. وتحتل الموارد المعلوماتية الخارجية التي يوفرها المحيط الخارجي للمؤسسة فرصا للتحسين من كفاءتها ووضعها التنافسي على حد سواء. وعليه تسعى المؤسسة جاهدة على إرساء الطرق

____ أ ____

والوسائل التي تمكنها من مراقبة محيطها، باستغلال كل ما يدعم مصادرها المعلوماتية وما تمتلكه من قدرات داخلية، لاغتنام كافة الفرص المتاحة في محيطها. ولما كان للبعد الزمني تأثير على وضع المؤسسة التنافسي إن لم يكن على مستقبلها ووجودها، فإن تحليل المحيط التنافسي بواسطة نظام توقعي أمرا بالغ الأهمية في المساهمة في ارتقائها عن المنافسة واكتساب الريادة؛ فيزود المؤسسة بالإمكانيات والفرص المستقبلية ويحذرها من كل التهديدات المستقبلية.

وعليه، تؤثر وظيفة اليقظة على أداء الوظائف الأخرى للمؤسسة،. إذ تعمل على تحصيل المعلومات ومعالجتها بالطريقة التي تسمح لها باستعمالها بالطريقة الذكية، ما يؤدي بها قطعا إلى احتلال مكان رفيع في مجال نشاطها. بيد أن لهذه الوظيفة الاستراتيجية متطلبات وجب على المؤسسة أن تولي اهتماما لها، وذلك بهدف إنجاح هذه الوظيفة. وتتميز وظيفة اليقظة الاستراتيجية بالصفة المعرفية، كونها تتعقب المعلومات ومن ثم تقوم بتفسيرها وإعطاء معاني لها، مساهمة بذلك في إثراء معارف المؤسسة. وانطلاقا من هذه الصفة، تهدف المؤسسة من خلال المراقبة المستمرة والتوقعية لمحيطها، إلى إثراء أسسها المعرفية التي تمكنها من إعطاء معاني وتفسيرات مثلى لمعلومات الإنذار المبكرة المتحصل عليها، واستغلالها كمورد اساسي لتجسيد الفرص المتاحة إلى أنشطة تنافسية حقيقية.

ويتوقف نجاح وظيفة اليقظة الاستراتيجية على قدرة المؤسسة استغلال ما تم رصده في إنشاء معارف تميزها عن المنافسة. وبهذا الصدد، تعمل المؤسسة على تبني نهج مؤسس على المعرفة. فعن طريق إدارة التفاعلات التي من خلالها يتم تطوير المعرفة داخل المؤسسة يمكن تثمين المعارف التي بنتها المؤسسة، واستغلاها في تطوير وتعزيز قدراتها الأدائية.

كما يمكن الحكم على نجاح وظيفة اليقظة الاستراتيجية في المؤسسة انطلاقا من مقدرتها على استغلال نتائج هذه الوظيفة من خلال تحويلها وتجسيدها، باستخدام ما تمتلكه من قدرات معرفية، إلى إنجازات تساهم في تمييزها الإيجابي عن المنافسة. ما يستدعي من المؤسسة على تطوير قدراتها الابتكارية والتعاونية مع محيطها بهدف اكتساب معارف ومهارات مفتاحية. وعليه، فالتوفيق بين مخرجات وظيفة اليقظة الاستراتيجية من جهة، وقدرة المؤسسة على استغلال المعارف المنتجة من جهازها التوقعي من جهة أخرى، ومن ثم تجسيدها في أنشطة ابتكارية يكون مقياسا هاما لنجاح وظيفة اليقظة الاستراتيجية للمؤسسة.

ولما كان الهدف من كل وظيفة يتمثل في النجاح، لذا تبتغي المؤسسة، من خلال الاهتمام بالمرحلة التي تلى المرحلة التي توقفت عليها وظيفتها لليقظة الاستراتيجية، إلى إنجاحها وتفعيلها، باستغلال المعارف المنتجة من جهاز اليقظة وتجسيدها بما يتوافق بقدراتها الابتكارية ، ما يجعل من العمل على تكوين وتعزيز القدرات الابتكارية أمرا أساسيا لتفعيل الوظيفة.

ومن ناحية أخرى يساهم الابتكار وما يحدده في تمييز أداء المؤسسة عن غيرها. ولقد تطور الفكر الابتكاري في المؤسسات من كونه نتاج المجهودات الفردية التي تقوم بها كل مؤسسة ، إلى استلزام وجود أنشطة وجهود تعاونية ما بين المؤسسات لا سيما فيما يتعلق بأنشطة البحث والتطوير. وما ينجر عن هذه الضرورة تحيين وتحديث المؤسسة لوسائلها المادية وغير المادية بما يتماشى مع تطور أهدافها مقارنة بمحيطها. ما يؤثر على الأنشطة الابتكارية والوسائل المستخدمة في المؤسسة، إذ يوجب أن تتوافق مع الواقع الابتكاري للمحيط اجمالي للمؤسسة من جهة، ومع نهج المؤسسات في تطوير قدراتها المعرفية والمهارات التي تجعل منها متميزة عن المنافسة من جهة أخرى.

لذلك تحرص المؤسسة على تطوير الموارد المستخدمة في جهازها الابتكاري بما يتوافق مع متطلبات وظيفة اليقظة الاستراتيجية بها. لكون أن الوسائل المادية على العموم ، واللامادية على الخصوص تؤثر إيجابا على الابتكار ، كما أنها تؤثر كذلك في إنجاح وظيفة اليقظة الاستراتيجية ، من خلال استغلالها في جل المراحل الأساسية التي تكون هذه الوظيفة ، حيث تتفاعل وتتناسق مع الاستهداف واستيعاب الفرص التي تمنحها اليقظة الاستراتيجية للمؤسسة ككل ، لا سيما المعارف التي ترتبط نسبيا بالبيئة الخارجية للمؤسسة .

وبناء على هذا، يمكن إبراز معالم الإشكالية، من خلال الانطلاق من تساؤل المصاغ على النحو الموالى:

كيف يمكن تفعيل نظام يبني مختلف توقعاته وقراراته على المعلومات المستقاة من البيئة المحيطة به، أن يجعل من المؤسسة رائدة في مجال نشاطاتها؟ و كيف يمكن للمؤسسة تجسيد مخرجات وظيفتها ،التي تعمل على السهر الدائم والمراقبة المستمرة للبيئة، إلى حقائق وأنشطة تعود بالإيجاب على مستقبلها وموقعها التنافسي؟

ويمكن أن تتفرع الإشكالية أعلاه، إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي أهم الأساسيات التي عينى عليها التحليل الاستراتيجي للمؤسسة وإلى أي مدى يمكن استغلاله، في ظل التنافس الكبير، في تحسين المؤسسة من أدائها وتنافسيتها ؟
 - ما المكانة التي تلعبها وظيفة اليقظة في المؤسسات باعتبارها هدفا واجب التحقيق؟

- ماهي المتطلبات الأساسية لوظيفة اليقظة الاستراتيجية في المؤسسات، وما الدور التي تلعبه لمعرفة في تأسيس هذه المتطلبات ؟
- كيف يمكن بناء علاقة بين المحددات الابتكارية والتعاونية ووظيفة اليقظة الاستراتيجية، وما هو تأثيرها على تتافسية المؤسسة ؟

وكإجابة أولية للإشكالية أعلاه يمكن إعطاء الفرضية الرئيسية على الشكل الموالي:

يؤدي إنشاء نظام متكامل لليقظة الاستراتيجية بأي مؤسسة للتقدم والازدهار الملحوظ في مجالات نشاطاتها الرئيسية، بالأخذ بعين الاعتبار إلى قدراتها المعرفية لتجسيد مخرجات الوظيفة إلى المبادرة والابتكار الذي يعزز وضعها التنافسي مقارنة بالمؤسسات الأخرى الناشطة في نفس القطاع.

وتستند معالجة هذا الموضوع على جملة من الفرضيات التي يمكن حصرها في ما يلي:

- يساهم التحليل الاستراتيجي في المؤسسات إلى إيجاد البدائل التي تبني على أساسها مختلف النشاطات والتطلعات المستقبلية، بما يحقق تحسين الأداء في المؤسسة وموقعها التنافسي، من خلال العمل على إيجاد الأساليب والموارد الكفيلة بتحقيق أهدافها.
- -- تضمن وظيفة البقظة الاستراتيجية في المؤسسات تتبع ورصد مختلف الأخطار التي يمكن أن تهدد مستقبل المؤسسة؛ وكذا مختلف الفرص التي يمكن أن تمنحها تقدما وتفوقا على حساب المنافسة، ما يساهم بطريقة أو بأخرى في تحسين وضعها التنافسي.
- لا تتوقف فعالية نتائج وظيفة اليقظة الاستراتيجية في المؤسسة على امتلاكها لفريق متكامل يضمن التناسق والوحدة والفعالية في أداء أفراده، بل يتعدى إلى قدرتها على استغلال معارفها في تحسين وضعها التنافسي، إذ يعزز الاهتمام بالنهج المعرفي للمؤسسة جهودها الابتكارية والتعاونية، مرسية مرتكزا أساسا لإنجاح وتتشيط وظيفة اليقظة الاستراتيجية بها.
- يؤدي الاهتمام بالعوامل المؤثرة في تعزيز القدرات الابتكارية والتعاونية للمؤسسات، إلى الأخذ بالمبادرة والريادة من خلال تحسين قدراتها الابتكارية، وارساء قدراتها على تجسيد توصيات وظيفة اليقظة الاستراتيجية.

ومن الهتعارف عليه، أن كل باحث يرتكز على دوافع وأسباب تحفزه على اختيار وتنفيذ بحثه، لذا فيمكن لهذه الأسباب أن تكون لها مرتكزات موضوعية وأخرى ذاتية، كلها ساهمت في القمسك بموضوع الهحث. فلا يعتبر اختيار الموضوع ليس وليد الصدفة، فنظرا لهختلف المؤشرات

والتحولات التي طرأت وتطرأ في محيط الأعمال ، سواء في العالم ككل أو في الجزائر على وجه الخصوص، فهي تتبئ بلشتداد المنافسة بمرور الزمن بين مختلف المتعاملين وبدون استثناء لأي قطاع. ومن هذا، فإثبات الذات، الوجود ، التميز والريادة لا ينشأ من دون مجهود، والذي يكون مآله إلى المؤسسات الأجدر والقادرة على تحمل مشاق البحث وتحليل المنافسين واستعمال مختلف الوسائل المتاحة، والتي تأخذ المعلومة النصيب الأكبر منها، ومن ثم العمل على تجسيد ما توصلت إليه إلى حقائق تنافسية. منه، تتمثل الدوافع الموضوعية في كون الدراسة موضوع الساعة وحتمية تقرضها خصائص الأسواق والمحيط التنافسي.

أما فيما تعلق بالأسباب والدوافع الذاتية ، فتكمن في ميل شخصي يتميز بالجنوح إلى التطرق إلى المواضيع الراهنة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقلة البحوث التي تتناول موضوع الدراسة، خاصة باللغة العربية، كان دافعا مشجعا لاختياره.

و ترتكز أهمية هذه الدراسة في طبيعة موضوع البحث بحد ذاته، فيعتبر من المواضيع الراهنة، والذي يشغل مختلف الأوساط سواء السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا لتطور حالات المنافسة بما يهدد المؤسسات بفقدان حصصها السوقية، وبتراجع وضعها التنافسي. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الأبعاد التي بتماعد المؤسسات على ضمان استمرارية أنشطتها وتطوير تنافسيتها من خلال تبني نظام يقظة يتكفل بمراقبة وتتبع المعلومات في محيطها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تبيان أهم المحددات التي تمكنها من تفعيل وإنجاح وظيفة اليقظة الاستراتيجية، من خلال تجسيد مخرجاتها إلى حقائق تنافسية وتثمين أدائها.

ومن خلال ما سبق يمكن تلحيص الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في الاهتمام بالعوامل التي تؤثر في الأنشطة التي يمكن لها أن تفعل وتثمن وظيفة اليقظة الاستراتيجية في المؤسسة، فبالإضافة إلى اختبار فرضيات البحث، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلى:

- معرفة أهم النماذج التي يمكن للمؤسسات استعمالها في تحديد وضعها التنافسي وتحليل موقعها الاستراتيجي، ومعرفة مختلف المفاهيم المرتبطة بالمنافسة والتنافسية وكذا تقييم وقياس وتحسين الأداء في المؤسسة.
- معرفة مفهوم اليقظة ككل والمكانة التي تكتسيها وظيفة اليقظة الاستراتيجية في إسهامها في السيطرة على السوق ، وتعزيز مختلف النشاطات التي تمكنها لأن تكون على أهبة الاستعداد الدائم.

- التطرق إلى متطلبات وظيفة اليقظة الاستراتيجية في المؤسسة، ودراسة فعالية نتائج وظيفة اليقظة الاستراتيجية في المؤسسة من خلال الاهتمام بقدرة تأثير معارفها في وضعها التنافسي.
- معرفة أهم المحددات الأساسية التي تمكن المؤسسة من تعزيز قدراتها الابتكارية والتعاونية. من خلال الاهتمام ببناء المؤسسة لنهجها المعرفي بداية، وإنجاح وتتشيط وظيفة اليقظة الاستراتيجية بها نهاية.
 - سعى الباحث إلى فهم الموضوع وتعميق المعارف المتعلقة به.

ومن ناحية أخرى، يرتكز اختيار المنهج المتبع في البحث على الأهداف المرجوة من الدراسة المعنية إضافة إلى الخصوصيات التي تميز الموضوع بعينه. وبغرض الوصول إلى إجابات كافية عن التساؤلات المطروحة، والمتعلقة بإشكالية الدراسة، وبهدف اختبار صحة الفرضيات المطروحة آنفا، فقد تم تبني واختيار كل من منهج الإحصاء القياسي إضافة إلى منهج الوصف والتحليل في البحث.

وفي هذا الصدد، فلقد تمثلت الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة في ما يلي:

- اعتماد المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع، فضلاً عن الاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي تتاولت هذا الموضوع، بالإضافة إلى استخدام المجلات والمقالات المنشورة، وكذا شبكة الانترنيت.
 - اعتماد المعطيات والمعلومات الإحصائية والبيانية.
 - استخدام أسلوب التحليل والتعليق على مختلف الأشكال والجداول.
- استخدام الدراسات القياسية لتقدير مختلف المعاملات لنماذج المتبناة. فقد أخذ بالحسبان نوعية البيانات المدروسة، من كونها بيانات البانل أو الهيانات المقطعية، وكذا نوعية المتغيرات التي سوف تفسرها هذه النماذج.

ولقد استدعت طبيعة هذا الموضوع، أن يتم تقسيمه إلى أربع فصول يمكن عرضها على النحو التالي :

فمن خلال الفصل الأول تم تناول التحليل الاستراتيجي للتحسين من تنافسية المؤسسات. حيث يعد التحليل الركيزة الأساسية التي تبني عليها المؤسسة خياراتها الاستراتيجية، وعليه وجب الاهتمام بالطرق الممكن اتباعها للتحسين من تنافسيتها انطلاقا من مواردها المادية واللامادية. وللوصول إلى هذا المبتغى يمكن للمؤسسة أن تستعين ببعض نماذج التحليل الاستراتيجي التي

تعتبر بمثابة العنصر المساعد على تكوين وتحليل مختلف البدائل الاستراتيجية المتاحة أمامها. وبهذا تمر المؤسسة إلى العمل على تحقيق الأهداف المسطرة بأقصى كفاءة ممكنة، إذ أن تحقيق الأداء الأمثل أساس عناصر التقدم والنمو للمؤسسة. وعليه قسم الفصل إلى ثلاث مباحث: المنافسة وتنافسية المؤسسة؛ نماذج التحليل الاستراتيجي؛ قياس وتحسين أداء المؤسسة.

أما الفصل الثاني فاهتم بدراسة مكانة وظيفة اليقظة الاستراتيجية في المؤسسات. إذ تسعى المؤسسة إلى تدعيم مصادرها المعلوماتية بالارتكاز عن عمليات الكشف المستمرة لمحيطها لتطوير قدراتها التنافسية. وعليه تكون المؤسسة ملزمة بمعرفة كيفية رصد، تسبير وتحليل الكم الهائل من المعلومات التي يمكن أن تتشأ في محيطها الداخلي والخارجي، بهدف التوقع والعمل المسبق الذي يجعلها متميزة بالمرونة وقادرة على التحكم في التغيرات التي يمكن أن تطرأ في المحيط الكلي للمؤسسة، وعليه تفرض اليقظة نفسها مقارنة بوظائف الأخرى. وعليه تم التطرق لهذا المبحث إلى التطرق إلى المباحث الثلاث الموالية: مدخل لوظيفة اليقظة في المؤسسات؛ وظيفة اليقظة الاستراتيجية في المؤسسة.

ولقد اختص الفصل الثالث بالمعرفة ومتطلبات وظيفة اليقظة الاستراتيجية في المؤسسات. فإضافة إلى وجوب امتلاك فريق متكامل يضمن التناسق والوحدة والفعالية في أداء أفراده، تتوقف فعالية نتائج وظيفة اليقظة الاستراتيجية في المؤسسة على قدرتها على تحويل معارفها إلى منتجات وخدمات تحسن من وضعها التنافسي، فوجب الاهتمام بالنهج المعرفي الذي يساهم في إنجاح العملية الابتكارية، إذ يجب أن تعزز المؤسسة جهودها الابتكارية والتعاونية المكرسة للبحث والتطوير، من خلال الاهتمام بالعوامل المؤثرة والمحددة للنشاط الابتكاري، وبذلك تكون قد أرست مرتكزا من متطلبات إنجاح وتنشيط وظيفة اليقظة الاستراتيجية بها. وعليه يقسم هذا الفصل كسابقيه إلى ثلاث مباحث: نموذج لإرساء نظام لليقظة الاستراتيجية؛ النهج المعرفي لإنجاح وظيفة اليقظة الاستراتيجية؛ النهج المعرفي لإنجاح وظيفة اليقظة الاستراتيجية؛ النهج المعرفي النهرات الابتكارية والتعاونية للمؤسسة.

أما الفصل الرابع والأخير، فلقد تطرق إلى دراسة علاقة المحددات الابتكارية والتعاونية ووظيفة اليقظة الاستراتيجية. فلقد تم تناول دراسة وصفية لأهم المتغيرات المؤثرة على القدرات الابتكارية والتعاونية باعتبارها من الركائز الأساسية لنجاح وظيفة اليقظة الاستراتيجية وتفعيل نتائجها. إذ تتسم محددات الابتكار بالدور الكبير في تمييز أداء المؤسسات عن غيرها. لا سيما عندما أصبحت العملية الابتكارية تأخذ بعدا تعاونيا في أنشطة البحث والتطوير. إذ تؤثر الوسائل المستخدمة، لاسيما اللامادية منها، إيجابا على الابتكار وعلى نجاح وظيفة اليقظة الاستراتيجية. ومما سبق، تم دراسة الفصل من خلال دراسة الأنشطة الابتكارية والتعاونية في قاعدة بيانات

الدراسة؛ الأطر النظرية للدراسة القياسية؛ العوامل المؤثرة في تعزيز القدرات الابتكارية والتعاونية للمؤسسات.

____ ১ ____